الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/96
1 February 1994
ARABIC
Original : ARABIC/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت

# مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين

مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وموجهة إلى الامين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

تهدي البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف تحياتها إلى مركز حقوق الإنسان وتتشرف بموافاته طيّه بورقة معلومات حول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في الاراضي التي تحتلها اسرائيل .

والبعثة الدائمة لجامعة الدول العربية تعرب عن عميق قلقها إزاء تردي أوضاع السكان العرب في الاراضي التي تحتلها اسرائيل على نحو ما هو مبيّن تفصيلا في ورقة المعلومات المرفقة ، وترجو من مركز حقوق الإنسان أن يعتبر ورقة المعلومات هذه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان .

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
الإدارة العامة لشؤون فلسطين

# ورقة معلومات حول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة

المقدمة

١ - اعتداءات المستوطنين

٢ - قتل المواطنين والاطفال

٣ - الاعتقال والتعذيب

٤ - الإبعاد

٥ - إغلاق المناطق

٦ - نسف المنازل ومداهمتها

٧ - الاعتداء على الاماكن المقدسة

٨ - الاعتداء على المؤسسات

٩ - الاعتداء على الاراضي والمحاصيل

١٠ - الاعباء الضريبية .

مقدمة

إن الظروف المتردية التي يعيشيها المواطنون الفلسطينيون في الاراضي المحتلة ، من جراء السياسات الاسرائيلية القمعية ، لم تعد خافية على أحد . ولكن ما يدعو للاستغراب ، هو تصاعد هذه السياسات بعد البدء في محادثات السلام في مدريد أواخر عام ١٩٩١ ، ثم تولى حزب العمل للسلطة في اسرائيل في شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وحتى بعد التوقيع على اتفاق "إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت" بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ .

فمنذ توقيع الاتفاق ، تحركت اسرائيل لاستغلال الحدث ، بالدعوة الملحة إلى تطبيع العلاقات مع الدول العربية وإلغاء المقاطعة من جهة ، وإلى تهميش القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي في المحافل الدولية ولدى الرأي العام من جهة ثانية ، وأكثر من ذلك ، بدأت العمل على إلغاء القرارات الدولية التي تدين الاحتلال ، وتؤكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ويحمل هذا المسعى الاسرائيلي الكثير من الخطورة ، كما يقوم على الكثير من المغالطات على النحو التالي:

١ ـ إن اسرائيل ، اعتبرت التوقيع على إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، وكأنه توقيع على اتفاق شامل ونهائي لحل القضية الفلسطينية ، وتجاهلت ان ما تم التوقيع عليه ما هو إلا إعلان مبادئ يحتاج إلى كثير من المفاوضات والمراحل والاتفاقيات لتطبيقه ، وأن المفاوضات لتطبيق الاتفاق ما زالت في بدايتها ، فقد تؤدي إلى الحل المنشود ، وقد تتعثر فيزداد الصراع تصاعدا .

٢ ـ إن التقدم المحدود في المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية لم يصحبه تقدم مشابه على المسارات الأخرى (المسارين السوري واللبناني على الأقل) ، وأن أراض عربية محتلة في الجولان وجنوب لبنان لم يتم الاتفاق عل تسوية بشأنها . وهذا بحد ذاته كاف لاستمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٣ ـ إن المقاطعة العربية لاسرائيل جاءت ردا على احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، ووسيلة مشروعة للرد على الاعتداءات الاسرائيلية على الحقوق العربية ، فليس هناك ما يبرر الاستعجال في إلغائها ما دام الصراع لم ينته ، وما دامت هناك أراضي عربية محتلة . فالمقاطعة العربية لاسرائيل من الأوراق القليلة المتبقية في يد المفاوض العربي لا يجوز التخلي عنها قبل إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة .

٤ ـ إن المنظمات الدولية التي اتخذت قراراتها بإدانة اسرائيل على مدى سنوات من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كانت تعبر عن مواقف الشرعية الدولية من الممارسات الاسرائيلية عند اتخاذ هذه القرارات ، وإن مرور الزمن لم يغير من طبيعة

السياسات التي نفذت ، والانتهاكات التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني ، فأي قرارات دولية جديدة يجب أن تتعامل مع الأوضاع في سياقها التاريخي ، دون أن توظف في تزييف التاريخ أو تبييض صفحة اسرائيل من كل ما اقترفته في حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .

٥ - إن المتتبع للسلوك الاسرائيلي في الأراضي المحتلة قبل وبعد التوقيع على الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في واشنطن ، لم يلاحظ أي تراجع في سياسة القمع الاسرائيلية ، بل على العكس فإن تصعيداً كمياً ونوعياً قد طرأ على هذه السياسة يمكن ملاحظته بوضوح فيما يلي من مؤشرات .

١ - اعتداءات المستوطنين

على اثر انطلاق عملية السلام في مدريد ، لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في مطلع عام ١٩٩٣ إلى زيادة حجم القوات الاسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة بنسبة ٣٠ في المائة ، وزودت هذه القوات بعناصر أفضل تدريبا وأكثر تسليحا . كما قررت السلطات العسكرية في الضفة الغربية إنشاء وحدات مسلحة من المستوطنين ووحدات أخرى من جنود الاحتياط في المستوطنات ، لتشارك في عمليات الجيش الاسرائيلي ضد المواطنين العرب ، وتهدف هذه الإجراءات إلى تشجيع المستوطنين ودعم قدراتهم على ممارسة المزيد من القمع ضد أبناء الأراضي المحتلة ، هذا فضلا عن إضفاء "الشرعية" على الممارسات الحاقدة للمستوطنين .

وقد تدخلت المؤسسة الدينية اليهودية لتدعيم هذا الاتجاه ، حين أصدر الحاخام الأكبر السابق شلومو غورن يوم ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ فتوى دينية أجاز بموجبها قتل كل فلسطيني يسير وفي حوزته سكين ، وقد تلقت بعض الأوساط الاسرائيلية هذه الفتوى على أنها أمر يلزم كل يهودي باطلاق النار بهدف القتل على كل فلسطيني يحمل أي نوع من الأسلحة أو الأدوات الحادة .

وقد تحدثت المصادر الاسرائيلية يديعوت احرونوت ، الصادرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عن أوامر من الجيش الاسرائيلي تجيز للجنود اطلاق النار بدون أي تحذير مسبق تجاه أي فلسطيني مسلح ، وتحدثت عن الاتجاه العام نحو تخفيف القيود على استخدام القوة ضد الفلسطينيين . وقد حث مفوض الشرطة يعقوب تيرز في شهر آذار/مارس ١٩٩٣ ، المواطنين الاسرائيليين بأن لا يتنقلوا دون سلاح ، وهو إجراء لم تشهده اسرائيل منذ إنشائها .

وفي الشهر نفسه وقع قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية مشروع قانون يسمح للمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة بإنشاء وحدات من الحرس المدني ، وأدخل

تعديلات على نظام الحراسة يمنحهم بموجبه صلاحيات واسعة تشمل التحقيق مع المواطنين الفلسطينيين وتفتيشهم واعتقالهم إذا رأى الحارس داعيا لذلك .

وتفيد مصادر الشرطة الاسرائيلية أن لدى المستوطنين حوالي ٢٥٠ ألف قطعة سلاح مرخصة بالإضافة إلى آلاف أخرى من القطع غير المرخصة يستخدمونها للاعتداء على المواطنين العرب تحت حماية الجيش وبمباركته .

وتكررت اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم بشكل ينذر بالخطر ، فعلى سبيل المثال ، هاجمت مجموعة من حركة كاخ الاستيطانية يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أملاك المواطنين في مدينة الخليل وحطمت أكثر من عشرين سيارة وأصابت عشرات المواطنين بجروح ، كما عاود المستوطنون الكرة في مطلع عام ١٩٩٣ وحطموا أكثر من خمسة وعشرين سيارة فلسطينية في نفس المدينة .

وفي شهر آذار/مارس ، هاجم المستوطنون العمال العرب العائدين من عملهم في اسرائيل ، وقتلوا أحدهم وجرحوا أكثر من عشرين مواطنا وتتكرر يوميا عمليات الاعتداء من قبل المستوطنين على شكل هجمات جماعية على المدن والأحياء وتحطيم الممتلكات والسيارات والمحاصيل والاعتداء بالضرب والجرح وحتى القتل على المواطنين خاصة الأطفال منهم .

٢ - <u>قتل المواطنين والأطفال</u>

في الوقت الذي تواصل فيه الوحدات السرية الخاصة المسماة بحق "وحدات الموت" ملاحقة وتصفية نشاط الانتفاضة ، أصرت حكومة حزب العمل على إبقاء هذه الفرق بل ودعمها رغم الانتقادات الموجهة إلى نشاطها . والمعروف أن هذه الوحدات تعمل بتعليمات مباشرة من رئيس أركان الجيش الاسرائيلي وتقوم بملاحقة نشاط الانتفاضة وتنفيذ حكم الاعدام بهم دون محاكمة .

وقد تم في أوائل عام ١٩٩٣ تعديل قانون العقوبات الاسرائيلي لإعفاء هذه الوحدات من أي مسؤولية جنائية عن تصرفاتها ، مما جعل اطلاق النار على المواطنين في الاراضي المحتلة سلوكا منتظما وعاما بين قوات الاحتلال ومما أدى إلى سقوط عشرات من الشهداء ومئات من الجرحى خلال فترة قصيرة .

وقد جاء في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حزيران/يونيه ١٩٩٣ أن واحدا وثلاثين فلسطينيا قتلوا على أيدي "الوحدات الخاصة" في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حتى نيسان/ابريل ١٩٩٣ . وأشار التقرير إلى حالات عديدة

لفلسطينيين قتلوا بالرصاص بينما كانوا في أيدي أفراد هذه الوحدات وفي تقريرها السنوي المقدم إلى الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة (شباط/فبراير ١٩٩٣) شجبت منظمة العفو الدولية بشكل خاص الزيادة في حوادث القتل وتزايد استخدام التعذيب ، وأشارت إلى أن فرق الاغتيال الاسرائيلية قتلت أكثر من ١٣٠ مواطنا فلسطينيا وبشكل يدل على أن هناك اعدامات بدون محاكمة .

وقد قامت بعض مراكز الأبحاث بإجراء مقارنة حول سياسة القتل المتبعة من قبل حكومة شامير وحكومة رابين خلال فترة الستة أشهر الاخيرة من حكم شامير والسنة الاولى من حكم رابين وتبين من هذه المقارنة أن عدد الشهداء الذين سقطوا في الفترة الاولى بلغ ٥٣ شهيدا بينما بلغ العدد في الفترة الثانية ٨٨ شهيدا أي أن نسبة الزيادة بلغت في فترة حكم رابين ١٧٠ في المائة وبلغت فيها زيادة نسبة الشهداء من الاطفال إلى أربعة أضعاف .

ويلاحظ المراقب أن من بين الفلسطينيين الذي قتلوا على يد قوات الاحتلال أو المستوطنين الاسرائيليين ، ارتفاع نسبة الضحايا من الاطفال . وتعكس التقارير الاسرائيلية نفسها هذا الواقع . فقد أكد تقرير أعده مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة "بيتسلم" ونشر في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، أن عدد الضحايا من الاطفال قد تضاعف خلال فترة حكم رابين . وتعلق مجلة الايكونوميست البريطانية على ذلك قائلة "بأن الجنود الاسرائيليين أصبحوا أكثر سرعة في الضغط على الزناد هذه الايام . وقد أشارت الانتهاكات الاسرائلية قلق المفوض العام للأونروا حول وضع الفلسطينيين في قطاع غزة نتيجة تدهور الوضع الامني والاقتصادي فيه مؤكدا أن الإصابات التي حدثت في الأشهر القليلة الاخيرة فاقت في عددها ما وقع في السنوات الثلاث الماضية . وقد أكدت نشرة "الأونروا" بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ أن حوالي ٣٤٧ إصابة منها ١٣٨ طفلا حدثت خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، في قطاع غزة وحده .

وقد لاحظ (التقرير الشهري عن عمليات الاستيطان الاسرائيلي الصادر عن وزارة الخارجية الاردنية عن شهر تموز/يوليه ١٩٩٣) ازدياد عدد الشهداء من الاطفال دون سن السادسة عشرة . حيث ذكر أن ٢٣٢ طفلا فلسطينيا استشهدوا في الاراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضة وأن منهم ٣٨ طفلا قتلوا على أيدي الجنود الاسرائيلية خلال الستة أشهر الاولى من عام ١٩٩٣ . ويقدر هذا العدد بضعف عدد الأطفال الذين استشهدوا خلال عام ١٩٩٢ بكامله .

وفيما يلي جدول يوضح عدد الشهداء الأطفال منذ بدء الانتفاضة .

| سنة الانتفاضة | أطفال دون سن ١٣ | أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٣-١٦ | المجموع |
|---|---|---|---|
| السنة الأولى | ٨ | ٤٠ | ٤٨ |
| السنة الثانية | ٢٩ | ٥٠ | ٧٩ |
| السنة الثالثة | ٥ | ٣١ | ٣٦ |
| السنة الرابعة | ٤ | ٣٠ | ٣٤ |
| السنة الخامسة | ٤ | ١٣ | ١٧ |
| النصف الأول من السنة السادسة حتى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ | ١٣ | ٢٦ | ٣٨ |
| المجموع | ٦٣ | ١٧٠ | ٣٣٣ |

وفي شهر تموز/يوليه ، أقدم جندي اسرائيلي على قتل طفل فلسطيني لا يتجاوز العاشرة من عمره بدم بارد وبشهوة للقتل .

ويقول شهود عيان في مخيم جباليا أن الطفل واسمه (عزت مطر) كان يلهو بطائرته الورقية في ساحة المخيم بينما كانت دوريتان عسكريتان تجوبان المخيم وفجأة توقفت الدوريتان على بعد مائة متر وترجل جندي منها وصوب بندقيته المزودة بمنظار مقرب على الطفل ثم أطلق رصاصة . وبعد أن تهاوى الطفل بدأت أخته التي تلعب بجواره بمسح الدم المتدفق من وجهه فيما أخذت الدورية تسرع مبتعدة دون أن يحاول أي من أفرادها تقديم المساعدة أو نقل الطفل المصاب إلى المستشفى .

وقد استشهد خلال شهر تموز/يوليه ١٣ فلسطينيا سقطوا برصاص القوات الاسرائيلية ، ٦ منهم من قطاع غزة ، بينهم أربعة من الاطفال الذين لم يتجاوز أعمارهم السادسة عشرة . وبذلك يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا منذ بدء الانتفاضة عام ١٩٨٧ إلى ما مجموعه ٤٨٦ ١ شهيدا .

٣ - الاعتقال والتعذيب

تواصل سلطات الاحتلال ممارسة سياسة الاعتقال الفردي والجماعي على المواطنين الفلسطينيين . فقد اوردت التقارير أن أكثر من ٥٠٠ ٣ فلسطيني تم اعتقالهم على خلفية أمنية في عام ١٩٩٣ . ويخضع المئات من الفلسطينيين للاعتقال الإداري دون أي لوائح اتهام أو محاكمة ولمدد تزيد أحيانا عن ستة أشهر .

فقد شهد شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ ، وحده أكثر من ألف حالة اعتقال . وقد مثل أمام المحاكم العسكرية في الشهر نفسه ١٤٥ مواطنا فلسطينيا ، صدرت بحق ١٦ منهم أحكام بالسجن المؤبد وتراوحت أحكام الآخرين بين عدة شهور وعدة سنوات .

وتفرض المحاكم العسكرية على الفلسطينيين غرامات مالية تقدر شهريا بحوالي ٠٠٠ ٥٠ دولار أمريكي .

ويقدر عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية بحوالي ١٤ ألف مواطن فضلا عن حوالي ١٥ ألف آخرين تعرضوا للاحتجاز الإداري منذ اندلاع الانتفاضة . وقد أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الفلسطينيين ما زالوا يتعرضون لتعذيب شديد في مراكز الاستجواب الاسرائيلية رغم المساعي المبذولة لدى السلطات لوضع حد لسوء المعاملة التي يتعرضون لها .

وتفيد تقارير منظمة العفو الدولية أن السجناء الفلسطينيين يتعرضون لأساليب تعذيب منظمة وسوء معاملة من قبل المحققين الاسرائيليين ، كما ذكرت التقارير حالات محددة بالاسم لمعتقلين فقدوا حياتهم من جراء المعاملة السيئة التي تعرضوا لها أثناء التحقيق .

وتشير التقارير إلى أساليب التعذيب التي تستخدم ضد المعتقلين الفلسطينيين وتتضمن ، الضرب بالعصي ، والصدمات الكهربائية والشبح ، والحرمان من النوم ، والعزل داخل زنازين صغيرة معتمة تعرف "بالخزائن" .

ويمنع المعتقلون من الاحتفال بالمناسبات الدينية ، ويتعرضون لحملات التفتيش الاستفزازية حيث يقوم الجنود بتفتيش حقائبهم وتمزيقها وبعثرة ملابسهم ، فضلا عن تفتيش الاهالي بصورة مهينة أثناء الزيارة .

ويعاني المعتقلون من جراء هذه المعاملة الجسدية والنفسية السيئة أمراضا صعبة وخطيرة تهدد حياتهم ، خاصة في تردي الوضع الغذائي . وقد أوردت التقارير قائمة بما يزيد عن خمسين سجينا يعانون من أمراض خطيرة وأوضاع صحية صعبة تحتاج إلى العناية الخاصة والعمليات الجراحية العاجلة .

وبالرغم من أن اسرائيل من الدول التي صادقت على اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ ، التي تستوجب معاملة خاصة للمحتجزين من الاطفال ، فإن اسرائيل تعامل المحتجزين من الاطفال الفلسطينيين معاملة البالغين دون أن تقيم نظاما قضائيا خاصا بالاحداث ، بل يحاكم الجميع أمام نفس المحاكم ويزج بهم في نفس المعتقلات .

وقد أعلن المعتقلون سلسلة من الاضرابات احتجاجا على الظروف السيئة التي يعيشونها كان من أشهرها الاضراب المفتوح عن الطعام في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي دام ٣٠ يوما . وكانت مطالبهم أن يحصلوا على معاملة إنسانية لائقة وأن يوفر لهم الحد الادنى المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية . وتوالت الاضرابات التي شملت كل المعتقلات والسجون الاسرائيلية وكان آخرها اضراب المعتقلين في سجن النقب الصحراوي أنصار ٣ ، ويصل عددهم إلى ٥٠٠ ١ معتقل نفذوا اضرابا عن الطعام لمدة أربعة أيام ثم اضرابا عن الزيارة ، وكذلك اضرب المعتقلون في سجن جنيد عن الطعام لمدة يومين ، ومعتقلو سجن جنين لمدة يوم واحد لتحسين ظروفهم .

وفي رسالة وجهها المعتقلون الإداريون في معتقل النقب إلى وسائل الإعلام والرأي العام العالمي ، أكدوا فيها أن أمراضا مزمنة تنتشر بكثرة بين المعتقلين ولا تجد العناية الصحية اللائقة .

٤ - الإبعاد

تمارس اسرائيل سياسة النفي والإبعاد ضد المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة مخالفة بذلك العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية ، فضلا عن مخالفتها للكثير من القرارات الدولية التي أدانت اسرائيل وطالبتها بالكف عن هذه السياسة .

وقد عادت اسرائيل إلى استعمال وسيلة الطرد والإبعاد بعد أن تراجعت عنها قليلا في الثمانينات .

ففي مطلع عام ١٩٩٣ ، أقدمت اسرائيل على إبعاد اثني عشر فلسطينيا بحجة أنهم من العناصر النشطة في الانتفاضة مما أثار ردود فعل دولية أهمها بيان الجماعة

الأوروبية الذي اعتبر "قرار الإبعاد غير قانوني من وجه نظر القانون الدولي ويتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة" ، وطالب البيان اسرائيل "بالالتزام بواجباتها إزاء سكان الأراضي المحتلة" .

وبعث الرئيس الفلسطيني ، ياسر عرفات ، برسالة عاجلة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، طالب فيها بعقد اجتماع طارئ للمجلس لمناقشة المخاطر الناجمة عن القرار الاسرائيلي . وفي ٦ كانون الثاني/يناير ، أصدر مجلس الأمن بالاجماع قراره ٧٣٦ الذي أدان بقوة قرار اسرائيل ، وأعاد التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطالب القرار اسرائيل ، بالامتناع عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة ، وبأن تكفل لجميع المبعدين العودة إلى ديارهم .

وتفجرت أزمة في جامعة النجاح في مدينة نابلس في شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ ، بسبب إصرار قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي على تفتيش طلبة الجامعة بحجة البحث عن أسلحة ، مما أسفر عن اعتصام الطلبة في الحرم الجامعي . وتضامن معهم أولياء الأمور والمئات من الشخصيات الفلسطينية وانتهى الأمر بحصار الجامعة وفرض حظر التجول على مدينة نابلس بكاملها ولم تتراجع قوات الاحتلال عن هذا الإجراء إلا بعد الاتفاق على إبعاد ٦ من طلاب الجامعة لمدة ثلاث سنوات .

وقد بلغت سياسة الإبعاد ذروتها عندما أقدمت سلطات الاحتلال في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، على إبعاد ٤١٥ مواطنا فلسطينيا ، وهي الخطوة التي أدانها المجتمع الدولي من خلال قرار مجلس الأمن ٧٧٩ الذي صدر بالاجماع مطالبا سلطات الاحتلال بإعادة هؤلاء المبعدين فورا إلى ديارهم .

ولم تكتف اسرائيل بتجاهل الإرادة الدولية بشأن المبعدين بل لجأت إلى التحايل والالتفاف حول الموضوع وحاولت توظيفه سياسيا لإحداث الوقيعة بين الحركة الإسلامية وغيرها من القوى السياسية الفلسطينية .

وتلاحق الاعتداءات الاسرائيلية المبعدين حتى في منفاهم . فقد أطلقت قوات الجيش الاسرائيلي قذائف مدفعيتها على مسيرة قام بها المرضى من المبعدين الفلسطينيين في جنوب لبنان ، مما أصاب العديد منهم بجروح خطيرة . وكان المبعدون قد نظموا هذه المسيرة احتجاجا على استمرار إبعادهم خلافا للقوانين والقرارات الدولية .

وتقدر التقارير حصيلة سياسة الإبعاد الاسرائيلية ، بحوالي ٤٠٠ ٢ مبعد منذ بداية الاحتلال . بالإضافة إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شردتهم اسرائيل أثناء حرب ١٩٦٧ .

٥ - إغلاق المناطق

في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها اسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين ، ما زالت تلجأ إلى إغلاق المناطق وفرض الحصار والعزل عليها لفترات غير محددة . وتهدف من خلال الحصار العسكري تعطيل المرافق الاقتصادية والحيلولة دون انتقال العمال الفلسطينيين إلى مواقع عملهم . أو لتسهيل عمليات المداهمة والتفتيش وهدم المنازل .

ولقد أدت هذه السياسة التي أصبحت بمثابة ممارسة شبه روتينية إلى ارباك الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين وترتب عليه شل مختلف أوجه الحياة ، الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين . فعلى سبيل المثال ، دمرت الصناعة الفلسطينية بسبب منع أصحاب المصانع من نقل بضائعهم وتحصيل ديونهم . ومنع أكثر من ١٢٠ ألف عامل فلسطيني مسجلين رسميا من التوجه إلى أعمالهم في اسرائيل ، وحرموا بالتالي من مخصصات البطالة . هذا بالإضافة إلى حرمان أكثر من ٥٠ ألف عامل غير مسجلين من العمل . تعطلت المؤسسات الطبية وحرم المواطنون من تلقي العلاج . وتعطلت المؤسسات التعليمية وحرم الطلاب من متابعة دراستهم بانتظام ، تعطلت عمليات نقل البضائع وقطف المحاصيل مما عرضها للتلف وألحقت أضرارا بالغة بأصحابها ومنع المواطنون من ممارسة شعائرهم الدينية أو قضاء حاجاتهم الأساسية .

وتقدر الخسائر التي تلحق بالفلسطينيين من جراء هذا الإغلاق بحوالي سبعة ملايين دولار أمريكي يوميا عدا الخسائر غير المباشرة .

وقد أعلن مجلس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية في اجتماع عقده في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، بأن الاقتصاد الفلسطيني مهدد بالانهيار ، ويقف على حافة الافلاس ، وإن احتمال المجاعة وارد نتيجة الشلل الاقتصادي العام بعد أن تكررت حالات الإغلاق وأحكام الطوق الأمني لفترات متفاوتة ولعشرات المرات في عام ١٩٩٣ .

ومن أشهر حالات إغلاق الأراضي وفرض الحصار على المناطق ، ذلك الذي أعلن في قطاع غزة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ ، وإغلاق الضفة بعد يومين . وقد تم تجديد هذا الإغلاق إلى أجل غير مسمى . وقد وقع فرض حظر التجول خلال شهر تموز/يوليه على أكثر من ١٧ قرية ومدينة فلسطينية .

٦ - نسف المنازل ومداهمتها

تواصل سلطات الاحتلال التنكر للمواثيق الدولية خاصة لأحكام المادة ٩٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ، ثابتة أو منقولة ، تعود للأفراد أو الجماعات أو للدول أو للسلطة العامة أو الهيئات الاجتماعية أو التعاونية .

فقد شهد عام ١٩٩٣ ، تصعيدا ملحوظا في الهجمات العسكرية والأمنية ضد منازل المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وقد بلغت هذه الهجمة ذروتها حينما أقدمت قوات الاحتلال على استخدام الصواريخ المضادة للدبابات لتدمير البيوت والأحياء السكنية في مخيمات اللاجئين والمدن الأخرى .

ففي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، أقدم الجيش الاسرائيلي على تدمير خمسة منازل في مخيم دير البلح مستخدما الصواريخ المضادة للدبابات . وفي يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، استخدمت قوات الاحتلال المتفجرات والصواريخ ضد المخيمات الفلسطينية في خان يونس ، ودمرت بشكل كلي ما يزيد عن ٣٠ منزلا ، عدا الأضرار الأخرى التي لحقت بالبيوت والعائلات المجاورة .

وكانت قوات الاحتلال قد استعملت الأسلوب نفسه في عام ١٩٩٢ ، خاصة عندما نفذت احدى عشر عملية مماثلة في شهر كانون الأول/ديسمبر وألحقت الدمار والخراب بعشرات المنازل .

وفي إحدى عمليات قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد منازل المواطنين ، أقدمت في شهر تموز/يوليه الماضي على نسف ثلاثة منازل بالصواريخ المضادة للدبابات في خان يونس ، كما هدمت ثمانية منازل في منطقة القدس بدعوى عدم الترخيص .

كما أغلقت سلطات الاحتلال عشرات المنازل بحجج أمنية وشردت أصحابها .

٧ - الاعتداء على الأماكن المقدسة

تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي استهتارها بالقيم الدينية وحرمة أماكن العبادة . فقد تكررت في الفترة الأخيرة حالات اقتحام المساجد وغلقها في نطاق حملة مكثفة على دور العبادة في الأراضي المحتلة بدعوى البحث عن "مواد قتالية" و"مطلوبين" و"وقف أنشطة غير مشروعة" .

في يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، هدمت الجرافات الاسرائيلية التابعة لبلدية القدس كنيسة للروم الأرثوذكس على جبل الزيتون في مدينة القدس مما أثار موجة من الاحتجاج .

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام ، اعتقلت قوات الاحتلال عمر محمود مرعي ، ٦٠ سنة ، وهو خطيب مسجد قرية قراوه . وفي يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، أحالت أمين عام صندوق الجمعية الخيرية الإسلامية في مدينة الخليل للاعتقال الإداري لمدة ستة شهور . وفي يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، اقتحم جنود الاحتلال مسجد الروضة في مدينة طولكرم بحجة البحث عن مواد ممنوعة . وفي يوم ٦ نيسان/ابريل من نفس العام ، هاجمت قوة من جنود الاحتلال ثلاثة مساجد في قرية عصيرة الشمالية وصادرت منها كمية من الكتب والمجلات كما أصدرت أوامر بإغلاق عشرات من المساجد لفترات تتراوح بين أسبوع وعدة شهور .

وكانت قوات الاحتلال قد شنت حملة على المساجد والمؤسسات الدينية في مدينة نابلس ، هاجمت فيها مقر لجنة الزكاة ، وحطمت الباب الخارجي ، وأتلفت المحتويات والاثاث وصادرت الأوراق والوثائق . وقد تعرضت لجنة الزكاة في قرية عنبتا لنفس الانتهاكات . كما أقدمت سلطات الاحتلال على إلغاء تراخيص البناء الممنوحة لمسجد النور وأربعة مساجد أخرى في المدينة .

وفي يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ ، أقدم المستوطنون الصهاينة على إحراق "مسجد العقاد" في خان يونس ، وأضرموا النيران في المصاحف الشريفة والكتب الدينية والمحتويات . وقد بارك اسحاق رابين هذا الاعتداء حين صرح "بأن المساجد ليست أماكن محظورة على الجنود الاسرائيليين" .

وقد تناقلت وسائل الإعلام أخيرا مخططا اسرائيليا يهدف إلى القضاء على المعالم الدينية الإسلامية في القدس واستكمال تهويدها حيث تخطط بلدية القدس لتوسيع ساحة حائط المبكى ، بشكل يحرم المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية .

٨ - الاعتداء على المؤسسات

خضعت الكليات ومعاهد التعليم والمدارس الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة إلى عملية إغلاق شبه مستمرة . وقد ترتب على ذلك تدهور الظروف التعليمية والاكاديمية ، زاد من تفاقم ما يتعرض له الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من قمع وملاحقة فردية وجماعية . بالإضافة الى القيود والعوائق التي تضعها سلطات الاحتلال على العملية التعليمية من خلال سيطرتها على المناهج والبرامج التعليمية وقبول الطلاب وتعيين هيئات التدريس .

وبالإضافة إلى حالات إغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة وغير محددة أحيانا ، قام جنود الاحتلال باقتحام المدارس واعتدوا على المعلمين والطلبة بالضرب المبرح .

كما تعددت حالات فصل المدرسين واعتقالهم أو منعهم من السفر بحجج أمنية ، وأوقفت بناء المدارس الجديدة ، وترميم القديم منها .

وتتعرض المؤسسات الصحفية والإعلامية لنفس الممارسات الاسرائيلية التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية ، فقد تعرضت كل المؤسسات الإعلامية الوطنية للإغلاق والمداهمة والتخريب من قبل جنود الاحتلال . كما تعرض الصحفيون للملاحقة والسجن والمنع من ممارسة المهنة .

وحتى المؤسسات الصحية الفلسطينية لم تنج من التدابير التعسفية الاسرائيلية . فقد تم إغلاق عدد من المستشفيات بحجة عدم صلاحيتها ، كما ضوعفت الضرائب المفروضة على العدد الباقي منها والتي تعاني من مشكلات إدارية ومالية من جراء الاحتلال .

وقد تراجعت نسبة الأسرّة بالنسبة لعدد المواطنين ، ففي حين كانت النسبة قبل الاحتلال ٣,٥ سرير لكل ألف مواطن ، انخفضت بعد مرور ربع قرن من الاحتلال إلى ٠,٤ سرير لنفس العدد . وقد عبرت منظمة الصحة العالمية في دورتها السادسة والاربعين (جنيف ، نيسان/ابريل ١٩٩٣) ، عن قلقها من تردي الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة وبشكل خاص تزايد الأمراض النفسية والعقلية الناتجة عن عمليات الاعتقال .

٩ - الاعتداء على الأراضي والمحاصيل

تشكل "الأرض" عنصرا رئيسيا في الصراع العربي الاسرائيلي . كما أنها تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والحياة في فلسطين . ويبدو أن سلطات الاحتلال أدركت هذه الأهمية للأرض فكرست جهدها لحرمان الإنسان الفلسطيني من أرضه والاستيلاء عليها بكل الوسائل .

وتقدر التقارير الواردة من الأراضي المحتلة أن السلطات الاسرائيلية صادرت منذ بداية الاحتلال وحتى النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ، ما مجموعه ٩٦٤ ٠٨٠ ٣ دونما من أرض الضفة الغربية وقطاع غزة وهي ما يزيد عن نسبة ٦٧ في المائة من الضفة الغربية و٤٠ في المائة من قطاع غزة .

وقد أنشأت سلطات الاحتلال حوالي ١٨٦ مستوطنة في الضفة الغربية ، وحوالي ٣٠ مستوطنة في قطاع غزة ، بكلفة تزيد على ١٥ مليار دولار أمريكي . ويسكن في مجموع المستوطنات نحو ٢٥٠ ألف مستوطن وصل جزء كبير منهم بعد موجة الهجرة الأخيرة من (الاتحاد السوفياتي السابق) .

وفي تصريح لمتحدث باسم الوكالة اليهودية يوم ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، فإن ما يقرب من عشرين ألف مهاجر جديد معظمهم من الاتحاد السوفياتي السابق وصلوا إلى فلسطين المحتلة منذ مطلع عام ١٩٩٣ . وأن أغلبيتهم الساحقة استقرت في الضفة الغربية وغزة .

وقد باشرت السلطات الاسرائيلية أخيرا ، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ ، بتنفيذ مخطط لمصادرة مساحات واسعة من أراضي منطقة شعفاط شمال القدس بدعوى ملكيتها لأحد اليهود قبل عام ١٩٤٨ . وقد كشف النقاب عن هذا المخطط عندما تسلمت عدة عائلات عربية تقيم في المنطقة انذارات بإخلاء أراضيها التي تقيم عليها وتملك مستندات تثبت ملكيتها لهذه الأراضي ، وتطالبهم سلطات الاحتلال بدفع مبالغ مالية بدل استخدامهم للأراضي طيلة السنوات الماضية . ومن المفارقة أن سلطات الاحتلال لم تتذكر ملكية اليهود لهذه الأراضي إلا الآن ، علما أن العائلات العربية قد بنت بيوتها على أراضيها بشكل قانوني وبتراخيص من سلطات الاحتلال .

أقام مستوطنو مستعمرة "مجدوليم" المقامة على أرض قرية قصرة/نابلس ، مصنعا للجلود على أرض تبلغ مساحتها ١ ٠٠٠ دونم مملوكة لمواطنين فلسطينيين . وقد فوجئ أصحاب الأراضي بقرار المصادرة معلقا على باب مسجد القرية .

وقد صرح الناطق باسم مجلس المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية أن هناك خططا استيطانية في مدينة الخليل يجري تنفيذها بتمويل من يهود فرنسيين وأمريكيين . ومن بين هذه الخطط إنشاء مدرسة تلمودية في الخليل .

كما أكد نائب رئيس بلدية القدس ، أن للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ ، توجد في شرقي القدس أغلبية يهودية . حيث بلغ عدد اليهود مائة وستين ألفا في الوقت الذي يبلغ فيه عدد العرب مائة وخمسة وخمسين ألفا . وذكر أن هذه الأغلبية تحققت خلال الأشهر الثمانية عشرة الأخيرة . ويأمل في زيادتها من خلال إنشاء ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة .

بالإضافة إلى عمليات المصادرة ، تمارس السلطات الاسرائيلية جميع أنواع الاعتداءات على الأراضي الفلسطينية . فيقوم جنود بجرف الأراضي المحاذية للشوارع المؤدية إلى المستوطنات بحجة حماية السيارات الاسرائيلية .

ويقتلع المستوطنون وحرس الحدود الأشجار المثمرة ، ويخربون المحاصيل ، ويمنعون المواطنون العرب من الوصول إلى أراضيهم ومحاصيلهم تحت تهديد السلاح ، وذلك

بهدف تخريب الاقتصاد الفلسطيني ودفع المواطنين إلى الرحيل من الأراضي المحتلة . وقد أحصت التقارير الواردة من الأرض المحتلة الأشجار المقتلعة بحوالي ١ ٠٠٠ شجرة في الشهر .

وتقدر المصادر ، أن اسرائيل اقتلعت وخربت أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شجرة منذ الاحتلال حتى الآن ، عدا الآلاف من الدونمات من المحاصيل المختلفة .

وتتعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية ، خاصة الموارد المائية ، للاستغلال والنهب من قبل سلطات الاحتلال . حيث يستمر تنظيم جوانب استغلال هذه الموارد وتوزيعها وإدارتها بواسطة أوامر عسكرية اسرائيلية ، تعتبر أن جميع هذه الموارد ملكية عامة بتصرف القائد العسكري الاسرائيلي .

وتشير التقارير إلى أنه من مجموع وارد المياه السنوي والذي يصل إلى حوالي ٧٦٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تستخدم اسرائيل ومستوطناتها حوالي ٥٣٠ مليون متر مكعب منها وهو ما يصل إلى ٨٠ في المائة ، بينما تمنع على الفلسطينيين حفر الآبار الجوفية أو استغلال أي مصدر مائي .

إن سياسة اسرائيل في سرقة مياه الأراضي المحتلة أدت إلى وقوع ضغط شديد على موارد المياه الفلسطينية ، مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية ، وزيادة نسبة الملوحة والتلوث ، ومن ثم تردي نوعية المياه بشكل عام .

وليس أدل على عدم العدالة في توزيع المياه بين العرب واليهود في فلسطين من أن ٢٥ في المائة فقط من الأراضي القابلة للري في الأراضي المحتلة يتم ريها فعلا ، بينما تروي اسرائيل ٩٥ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة والواقعة تحت تصرفها .

١٠ - الأعباء الضريبية

يعتبر النظام الضريبي الجائر الذي تفرضه اسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أحد التعديات الخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني .

فمنذ عام ١٩٨٢ ، حولت اسرائيل أجهزة جباية الضرائب في الأراضي المحتلة إلى أجهزة عسكرية ، لا تراعي المعايير القانونية والإنسانية في عملها . فشكلت عائقا أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني . الأمر الذي أدى ، في جملة مشاكل أخرى ، إلى هروب المستثمرين الفلسطينيين من الميدان الصناعي ، تحت ضغط الأعباء الضريبية . وتراجع

قدرة السلع الصناعية والزراعية الفلسطينية على منافسة المنتوجات الاسرائيلية والأجنبية المماثلة .

وتؤكد التقارير أن جزءا كبيرا من عائدات الضرائب التي تحصل من الاراضي المحتلة تنفق خارج هذه الاراضي ، وأن الضرائب المفروضة على الشركات المحلية تورد إلى موازنة الحكومة الاسرائيلية ، وليس إلى موازنة الإدارة المدنية في الاراضي المحتلة . و"صندوق الأعمال" ، الذي يغذى من الضرائب تستفيد منه اسرائيل وحدها دون الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

وحتى المبالغ المخصصة للاراضي المحتلة فهي معرّضة لأن تحول إلى الميزانية العامة الاسرائيلية . مثلما فعلت اسرائيل ، حين حولت مبلغ ١٦٠ مليون شيكلا ، أبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إلى ميزانيتها وحرمت منها مستحقيها .

ويعتبر المسلك الاسرائيلي هذا انتهاكا لاتفاقية لاهاي الثالثة لعام ١٩٠٧ ، التي تقضي بأن تعيد السلطات المحتلة ، إنفاق ما تجبيه من مكان الاراضي المحتلة في الاراضي نفسها .

وتقدر الضرائب التي تجبيها اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي ٨٠ مليون دولار سنويا منها ٥٠ مليون من الضفة الغربية و٣٠ مليون من قطاع غزة . وتبلغ قيمة الرسوم التي تحصلها سلطات الاحتلال من المسافرين الفلسطينيين عبر الجسور ومقابل تصاريح السفر حوالي ١٣٢ مليون دولار في العام . وتبلغ رسوم الجمارك على أمتعتهم وهداياهم ٥٠٠ مليون دولار ، إذ يقدر عدد المسافرين عبر الجسور سنويا بحوالي ٠٠٠ ٣٥٩ مسافر .

وتقدر الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة بنحو ٤٠٠ مليون دولار . وتبلغ قيمة الضرائب غير المباشرة على أجور العمال الفلسطينيين ٧٠ مليون دولار أو ما يعادل ٣٠ في المائة من قيمة أجورهم السنوية . إلا أن العمال العرب لا يستفيدون من المزايا الاجتماعية التي يفترض أن توفر لهم مقابل هذه الاستقطاعات .

وتفرض اسرائيل على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة سبعين نوعا من الضرائب تغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي . ويتم فرض الضرائب وتحصيلها بموجب حوالي خمسين أمرا عسكريا .

يقوم رجال الضريبة يرافقهم الجنود الاسرائيليين بحملات مباغتة على مختلف الفعاليات التجارية في المناطق المحتلة . ومن أمثلة هذا الاضطهاد الاقتصادي:

أن قامت قوات من الشرطة وحرس الحدود بحملة مخالفات واسعة ضد السيارات المحلية في مدنية غزة ، مما حرم القسم الاكبر من السكان من التجوال وأدى إلى اضطراب في حركة السير .

كما شنت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود بمرافقة أفراد الجمارك ، حملة مصادرات لأجهزة التلفزيون المنزلية في غزة ، وصادروا عددا كبيرا منها ، وفرضوا غرامات مالية على العديد من المواطنين .

ويُداهم رجال الضرائب بشكل مستمر المحال التجارية في مدن وقرى الاراضي المحتلة مطالبين أصحابها بدفع ضرائب هائلة تفوق قدرتهم الاقتصادية . وباختصار يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ثقل النظام الضريبي الاسرائيلي المفروض عليه ومن التعقيدات الإجرائية ومن سياسة التحيز لصالح المؤسسات الاسرائيلية المشابهة . مما دفع الكثير من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية لإغلاق أبوابها أو الاستمرار في ظروف بالغة الصعوبة .

- - - - -